

قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٧

بشأن الرسوم الإضافية التي تحصل من طلاب المعاهد الفنية
التابعة لوزارة التعليم العالي

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يحدد وزير التعليم الرسوم الإضافية ورسوم الإيواء التي تحصل من طلاب
المعاهد الفنية التابعة لوزارة التعليم العالي وكيفية أدائها ونظام الإعفاء منها
بحيث تكون حاملة للرسوم ما يأتي :

(أولا) : بالنسبة لطلاب المصريين :

١ - الرسوم الإضافية :

تعليم جنبة

(١) المعاهد الفنية التجارية حملة الرسوم ٤ ٣٠٠ سنويا

(٢) المعاهد الفنية الصناعية حملة الرسوم ٤ ٨٠٠ سنويا

(٣) المعهد الفني للفنادق حملة الرسوم ٤ ٨٠٠ سنويا

ب - رسوم الإقامة بمساكن الطلاب :

يحدد وزير التعليم رسوم الإقامة في المدن الجامعية ورسوم النشاط الرياضي
والاجتماعي ورسوم استهلاك الأدوات وتأمين صيانتها طبقا للنظام المطبق
في الجامعات .

(ثانيا) : بالنسبة للطلاب الوافدين :

يقوم الطلاب الوافدون بالمعاهد الفنية الصناعية والتجارية ومعهد
الفنادق بسداد رسم قيد ومصرفات سنوية بالإضافة إلى الرسوم الإضافية
السابقة على الوجه الآتي :

— رسم القيد ١٥٠ دولارا سنويا كحد أدنى .

— مصرفات سنوية ٢٠٠ دولارا سنويا كحد أدنى .

على أن تخصص حصيلة كل رسم من الرسوم السابقة للخدمة التي يؤدي
عنها .

(المادة الثانية)

يصدر وزير التعليم القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بنحتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

مديرية الجمهورية في ١٧ ذي الحجة سنة ١٣٩٧ (٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٧

ببعض الأحكام الخاصة بالديون العقارية المثقلة بها
الأراضي المستولى عليها

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تعفى الحكومة من أداء الفرق بين سعر القائمة الاتفاقية في الديون العقارية
المثقلة بها الأراضي المستولى عليها وبين قائمة السندات المنصوص عليها
في المادة (٧) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح
الزراعي وذلك بالنسبة للديون التي تستحق من هذه الديون للبنوك أو غيرها
من أشخاص القانون العام .

كما يوقف سريان فوائد التأخير في سداد الديون المشار إليها عن
المدة من التاريخ المحدد للاستيلاء الابتدائي على الأرض المثقلة بالديون حتى
تاريخ السداد الفعلي .

(المادة الثانية)

تسري أحكام المادة (١) على :

(١) الأراضي المستولى عليها طبقا لأحكام القوانين رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي ، ورقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام
المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي ورقم ١١٩
لسنة ١٩٥٩ بشأن توزيع الأراضي الزراعية المصادرة على صغار المزارعين ،
ورقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي ،
ورقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للملكية الأسرية والفرد في الأراضي
الزراعية وما في حكمها .

(٢) الأراضي التي آلت إلى الدولة طبقا لأحكام القانون رقم ١٥
لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها .

(المادة الثالثة)

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحل به اعتبارا من تاريخ
العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

يصم هذا القانون بنحتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

مديرية الجمهورية في ١٧ ذي الحجة سنة ١٣٩٧ (٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٧)

أنور السادات